قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية
مجلة البحوث والدراسات الاسلامية
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://djisrs.dws.gov.iq

مناهج المفسرين بين التأثر والتأثير(الجانب العقدي أنموذجًا)

دراسة تأصيلية موضوعية

The Approaches of Qur'anic Exegetes between Influence and Interaction (A Doctrinal Case Study)

م.م دلسوز أحمد محمد قادر/ثانوية الإحسان الإسلامية*

Abstract

This modest study, entitled *"The Methodologies of Qur'anic Exegetes between Influence and Being Influenced,"* seeks to present an account of the approaches and paths followed by Qur'anic interpreters among the righteous early generations and those who were guided by their example, as well as those who adopted other paths that diverged from the methodologies of those eminent scholars, thereby departing from sound and correct interpretation through flawed approaches.

The choice of this title and the focus of the study stem from its significant scholarly value, as it addresses the methodologies of exegetes—particularly in theological and doctrinal discussions where they either agreed or differed—thus leaving behind a legacy of method for later scholars to follow, or for others, whose hearts incline toward deviation, to abandon in pursuit of discord and speculative interpretation.

In this research, the author relies on foundational works in Qur'anic exegesis, linguistics, legal theory, Hadith studies, lexicography, and other instrumental sciences. The study clarifies the points of preference among agreed and disputed matters, selecting texts that align with the research topic so that the reader may find the intended benefit, with other cases understood by analogy.

Keywords: methodology, Qur'anic exegesis, influence, definitive (clear texts), ambiguous texts.

* Corresponding author: **Asst. Lecturer Dilsuz Ahmed Mohammed Qadir**
Al-Ihsan Islamic Secondary School

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:٢٠٢٦/٢/٣
المراجعة:٢٠٢٦/٢/١٠
القبول: ٢٠٢٦/٢/٢٠

الكلمات المفتاحية:
"المنهج، التفسير، التأثر، المحكم، المتشابه".

الملخص

يأتي هذا الجهد المتواضع وتحت هذا التوصيف "مناهج المفسرين بين التأثر والتأثير"؛ ليكون بمثابة بيان لطرق وسلوك المفسرين من السلف الصالح ومن استنير بهديهم، ومَن سلك طريقًا آخر بعيدًا عن مناهج أولئك الجهابذة ليخرج عن الجادة والصواب بمنهجه المنحرف، وإنما جاء اختيار تسمية ومحتوى هذا البحث كونه عظيمَ الفائدة؛ إذ يتعلق بمناهج المفسرين لاسيما المباحث العقدية والمذهبية التي اتفقوا أو اختلفوا عندها؛ تاركين وراءهم منهجًا يحتذي به الخلف من بعدهم، أو من يرغب عن منهجهم ممن في قلبه زيغ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله.

وقد استعمل الباحث في بحثه هذا أمهات الكتب في التفسير واللغة والأصول والحديث والمعاجم وغيرها من كتب علوم الآلة، مبيناً أوجه الترجيح بين المتفق عليه والمختلف فيه، وقد اختار النصوص التي تتناسب وعنوان البحث بما يجد القارئ الكريم مبتغاه وفي غيرها قياسًا عليها.

١.المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين، ومَن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين وبعد:

فهذا بحث يؤصل موضوعًا من الموضوعات التفسيرية التي اختلف فيها المفسرون، ويظهر مراحل تطويره والاتجاهات العامة له، وما طرأ عن هذا العلم منذ عصر التنزيل وحتى بواكير التأليف والكتابة فيه، ويبرز المناهج المختلفة للمفسرين عقدية كانت أم مذهبية، وما نتج عن هذا الاختلاف من تأثر وتأثير على التفسير والمفسرين.

فقد أثر القرآن الكريم مذ نزلت أولى آياته وحتى منتهاه بإعجازه وبلاغته في نفوس وعقول العرب ومن تطلع إلى لغتهم؛ فلهذا السبب شغفوا به بقوة متوجهين إليه يبينون إبراز ما في طياته والوقوف على دقائق أسراره، فالقرآن الكريم مصدر العلوم جميعًا ومنبع الدراسات على مر الدهور؛ لذا كان اعتماد المفسرين الجهابذة في تفسيرهم للقرآن الكريم على تلكم المناهج التي آثروا على تطبيقها وهم بين مقتصد وغالٍ فيها؛ بحيث كان لها التأثير المباشر في اختلافهم في فهم التفسير تبعًا لإدراك بعض العلوم نحو: علم اللغة كالنحو والصرف والبلاغة، والقراءات القرآنية، وعلوم القرآن من محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وغيرها، فكانت تلك الدراسات قد أثمرت بظهور الكم الهائل من المؤلفات وكتب التفسير المختلفة بالمأثور تارة وبالرأي مرة أخرى، وبهما أيضًا.

وكان لظهور المذاهب العقدية والمذهبية بعد عصر التنزيل – نتيجة اختلاط العرب بالعجم – وانحراف بعض أهل الأحقاد والضغينة على الإسلام؛ السبب الرئيس الذي أدى إلى اختلاف هذه الدراسات التفسيرية وجاءت متناقضة فيما بينها نتيجة دخول الغث في طياتها، ونتيجة الاختلاف الذي نتج عن تلكم الدراسات التفسيرية في القرآن الكريم فلابد للباحث أن يلقي الأضواء عليها، ويدرس تأثر التفسير باختلاف مناهج المفسرين منذ النشأة وحتى عصر التأليف والكتابة.

ويأتي البحث ليتناول في هذه المرحلة الدراسية جملة من الاختلافات في كتب التفسير بسبب تعدد مناهج المفسرين، وقد توجه مسار البحث باتجاهين:

الاتجاه الأول:

حيث أخذ البحث في القسم التمهيدي له مسار التأصيل اللغوي والشرعي للمفاتيح الكلماتية البارزة في عنوان وصلب البحث فبهما أي: بالتعريفين يجد البحث مساره الطبيعي الاستقرائي الذي يمهد لدخول أغوار

المتن عبر تلكم المفاتيح والتي تفتح أبـــواب باقي المحاور في هذا البحث.

الاتجاه الثاني:

ويتجه هذا المسار باتجاه ينحـــى فيـــه البحث تأثير كتب التفسير باختلاف منـــاهج المفسرين بالأدوات

التي يستعملها المفسر في تفسيره من لغـــة ومعارف أخرى، والتأثر بالمذاهب العقديـــة والفكرية والظروف الاجتماعية والسياســـية المختلفة، وقد استند البحث عند المتن ببعض تلـــك الأدوات نحـــو علـــم اللغـــة كـــالنحو والصرف، والفقه، وعلوم القرآن كالتفســـير وعلوم المحكم والمتشابه وغيرها، والعديـــد من الكتب في التفسير التي تعنى بأهل السنة والجماعة نحـــو: بتفســـير جـــامع البيـــان للطبري(ت:٣١٠هـــ)؛ لأنه من أقدم التفاسير ويجمع بين المأثور والرأي، وتفسير الكشاف عـــــن حقـــــائق غـــــوامض التنزيـــــل للزمخشري(ت:٥٣٨هـــ)؛ لفكره الاعتزالي والذي يخالف الجمهور في بعض المســـائل العقدية، وتفسير الجـــامع لأحكـــام القـــرآن للقرطبي(ت:٦٧١هـــ)؛ لأنه تفسير يتطرق للمعاني واللغة والأحكام، وتفسير التحريـــر والتنوير لابن عاشور(ت:١٣٩٣هـــ) لما فيه من الوجوه البلاغية وعشرات الكتب التـــي أثرت البحث.

والجدير بالذكر أن المنهج المتبع في هذا البحث والدراسة الاعتماد على الاستقراء والموضوعية، إذ كان الباحث مطلعًا على بعض الكتب التي عنت هذا المضمار، وتتبع البحث اختلاف مناهج المفسرين ومدى تأثرهم باتجاهات المذاهب العقدية والفكرية، والمقارنة بين تلك الاختلافات بعضها ببعض وفرز التأثر والتأثير، وحرص الباحث على أن يكون منهج البحث كما يأتي:

١- عزو الآيات إلى سورها وبيان أرقامها.

٢- تخريج الأحاديث والآثار من مضانها الأصلية.

٣- ترجمة الأعلام أينما أوردت ذكرهم أثناء بحثي سوى الصحابيﷺ.

وقد وجد الباحث صعوبة في كتابة هذا البحث نتيجة الدراسة المقارنة بين اختلاف المفسرين من جهة،

وبين كتب التفسير المختلفة من جهة أخرى، وإظهار العلاقـــة بـــين منـــاهج المفســـرين واتجاهاتهم الفكرية والمعرفية، والمقارنة بين كتب التفسير عند المتقـــدمين والمتـــأخرين، إضافة إلى كثرة وتشعبات المؤلفات الحديثة في هذا الموضوع.

وأما المؤلفات والرسائل الجامعية التي كَتَبَ مؤلفوها في اختلاف المفسرين سواء في العراق أم البلاد العربية والتي اطلع

الباحث على بعضها فيمكن ذكرها وكما يأتي:

١- اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره[١].

٢- اختلاف التنوع واختلاف التضاد في التفسير[٢].

٣- أسباب اختلاف المفسرين في تأويل النص القرآني[٣].

٤- أسباب اختلاف المفسرين في تفسير آيات الأحكام[٤].

٥- أسباب اختلاف المفسرين[٥].

وأما خطة البحث فقد تضمنت مقدمة وتمهيدًا ومطلبين اثنين، فالتمهيد يبحث الأصول العامة للبحث، والمطلبان تبحثان صلب البحث، وتتخلل كلاً منها عدة فقرات وعلى النحو الآتي:

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد ومطالب وخاتمة:

١- التمهيد: يتم البحث فيه عن لمحة في علم التفسير ومناهج تطوره واتجاهاته، وتأصيل الكلمات المفتاحية لغة واصطلاحًا: "المنهج، التفسير، المحكم، المتشابه، الحسن، القبح".

٢- المطلب الأول: التطرق إلى إدراك العقل وتأثيره في مناهج المفسرين لأنه يعد من مفاصل البحث.

٣- المطلب الثاني: بيان مناهج المفسرين في مفهوم "المتشابه" وما ينتج عنه من فهم.

٣- المطلب الثالث: يختص بمناهج المفسرين العقدي والمذهبي أي: مناهجهم بسبب الاختلاف العقدي، ومناهجهم بسبب الاختلاف المذهبي.

٤- الخاتمة: وختم الباحث بموجز تخللتها توصيات ونتائج ما توصل إليه، وفهارس للمصادر والمراجع والموضوعات.

وختام هذه المقدمة فما قدمه الباحث من جهد وبحث ما هو إلا محاولة متواضعة قدر وسعه، فإن كان مصيبًا فمن الله ﷻ وفضله وإحسانه، وإن مال عن الصواب فمن نفسه والشيطان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المختصرات:

---

(١) رسالة دكتوراه، لسعود الفنيسان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة منشورة، الرياض، ١٤٠٢ هـ.

(٢) رسالة دكتوراه، لعبد الله الأهدل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة غير منشورة، الرياض، ١٤٠٧ م.

(٣) رسالة ماجستير، لحامد البياتي، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، رسالة غير منشورة، بغداد، ١٤٢٠ هـ.

(٤) رسالة ماجستير، لعبد الإله الحوري، جامعة القاهرة، رسالة غير منشورة، مصر، ١٤٣٣ هـ.

(٥) الشايع، محمد بن عبد الرحمن، أسباب اختلاف المفسرين (١ ج)، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٩٩٥ م.

ت = توفي، تحـــ = التحقيق، د.ط = دون طبعة، د.ت = دون تاريخ، هـــ = هجرية، م = ميلادية، ج = جزء.

٢.التمهيد: لمحة تأصيلية عن علم التفسير

يجدر بالباحث أولًا وقبل الدخول في – صلب بحثه – أن يعرف الكلمات المفتاحية الواردة في فقرات بحثه؛ حتى يكون بمثابة مدخل لمعرفة أصل البحث وما ينتج عنه من مفاهيم ومراحل النشأة والتطوير؛ لاسيما أن البحث يعنى بكتاب الله ﷻ وما فيه من بيان وكشف لما أبهم من معانيه، فلكل علم من العلوم حَدٌّ يعرف به ويفهم من خلاله باقي مبادئه، فأولى تلك المبادئ بيانًا هي تعريف بعض المفاهيم – الكلمات المفتاحية – الواردة في هذا البحث نحو: المنهج، التفسير، التأثر" لغة واصطلاحًا، وإبقاء بعضها إلى حيث ورودها في مواطنها نحو: المحكم، المتشابه، الحسن، القبح"؛ لعموم الفائدة هناك وتعلقها بالمضمون وكما يأتي:

أولًا: مفهوم المنهج لغة واصطلاحًا:

١ – المنهج لغة مصدر الفعل الثلاثي (نهج):

طريق نَهْج: بَيِّن واضح، وهو النَّهْج، ...، والجمع نَهجات ونُهُجٌ ونُهوج، ...، وطُرُق نَهْجَة، وسبيلٌ مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ، ومَنْهَجُ الطريق: وضَحُه، والمِنهاج: كالمَنْهَج، وفي التنزيل: ﴿... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ...﴾[المائدة:٤٨]، وأنهَجَ الطريقُ: وضَحَ واسْتَبان وصار نَهْجًا واضِحًا بَيِّنًا، ...، والمِنهاج: الطريقُ الواضِح، واسْتَنْهَجَ الطريقُ: صَارَ نَهْجًا، ...، ونَهَجْتُ الطريقَ: أَبَنْتُه وأَوضَحتُه، يُقال: اعْمَلْ على ما نَهَجْتُه لك، ونَهَجتُ الطريقَ: سَلَكتُه، وفلان يَستَنهِجُ سبيلَ فلانٍ أَي يَسلُكُ مَسلَكَه، والنَّهْجُ: الطريقُ المستقيمُ، ونَهَجَ الأَمْرُ وأَنهَجَ لغتان[١].

٢– والمنهج اصطلاحًا هو: طريقة يصل بها إنسان إلى حقيقة[٢].

يظهر من التعريفين أن المنهج هو الطريق والسبيل الواضح الذي يصل به الإنسان إلى حقيقة ما، سواء كان المنهج بعلوم الشريعة أو بعلم دنيوي.

ثانيًا: مفهوم التفسير لغة واصطلاحًا:

١– أما التفسير وطبقًا لمدلولاته اللغوية في لسان العرب فهو مأخوذ من مادة الفَسْر أي:

---

(١) ينظر: ابن منظـور، محمـد بـن مكـرم (ت ٧١١هـــ / ١٣١٠ م)، لسـان العـرب (١٥ ج)، د.تحـ، دار صادر–بيـروت، ط ٣، ١٤١٤ هـــ، جـ ٢، ص ٣٨٣؛ والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ / ١٤١٣م) القاموس المحـيط (١ ج)، تحـ: مكتب تحقيق التراث فـي مؤسسـة الرسـالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيـروت –لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥ م، ص ٢٠٨.

(٢) الطاهر، علي جـواد (ت ١٤١٦ هـــ / ١٩٩٦ م)، منهج البحث العلمـي (١ ج)، د.تحـــ، مطبعـة العاني–بغداد، د.ط، ١٩٧٠ م، ص ١٣.

الإبانة، وكشف المُغَطَّى، كالتفسير، والفعل كضَرَبَ ونَصَرَ، ونَظَرُ الطبيب إلى الماء، كالتَّفْسِرَةِ، أو هي البول، كما يُسْتَدَلُّ به على المرض، أو هي مُوَلَّدَةٌ...، أو هو كشْفُ المُرادِ عن المُشْكِلِ[١]، ومنه قوله ﷺ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان:٣٣]، أي: "وأحسن مما جاءوا به من المثل بيانًا وتفصيلًا"[٢].

٢- وأما التفسير في اصطلاح أهل الفن فهو: "علم يُبْحَثُ فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحْمَلُ عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك"[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة تعلق بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي وهي: كشف معاني التفسير المختلفة؛ واشتمال أنواع علوم القرآن من بيان المعنى والقراءات وأصول الفقه واللغة وغيرها.

ثالثًا: مفهوم التأثر لغة واصطلاحًا:

١- يذهب علماء العربية إلى أن التأثر مصدر للفعل "أثر" جمعه آثارٌ وأُثُور، وخرجت في إِثْره وفي أَثَره أي بعده، وأُتَتَرْتُه وتَأَثَّرْته: تَتَبَّعْت أَثَرَه، والأثر بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء، ومنه التأثير وهو: إبقاء الأثر في الشيء وبابه (أ ث ر)[٤]، فيكون المراد ههنا تتبع الأثر في الشيء إيجابًا أو سلبًا.

٢- ويعرف علماء الاصطلاح فعله الثلاثي "أثر" تحث ثلاثة معانٍ: الأول، الأثر: النتيجة وهو الحاصل من الشيء، والثاني بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء[٥]، والمعنى الأول يوافق المراد من كلمة "تأثر" في هذا السياق.

مما سبق من التعريفين اللغوي والاصطلاحي من أن التأثر التتبع لبقية ومحصلة شيء ما، أو هو العلامة الباقية عليه، أو جزء منه إيجابًا أو سلبًا.

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ ٥، ص ٥٥؛ والفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٤٥٦.

(٢) الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢١م)، جامع البيان في تأويل القرآن (٢٤ ج)، تحـ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠م، جـ ١٩، ص ٢٦٧.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٥م)، البحر المحيط في التفسير (١٠ ج)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط ١٤٢٠هـ، جـ١، ص ٢٦.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ ٤، ص ٥.

(٥) الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ / ١٤١٣ مـ)، كتاب التعريفات (١ ج)، تحـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٩.

٣.المطلب الأول: إدراك العقل وتأثيره في مناهج المفسرين

يتأثر المفسرون في كتبهم باختلاف بعض المناهج العامة التي تطرأ عليهم نحو: اختلاف القراء في قراءاتهم، والمباحث اللغوية وأثرها، ومناهج عقدية يمكن تتبعها من خلال هذا المطلب، فقد جاء ذكر العقل في القرآن الكريم في العديد من الآيات إشارة إلى أهميته في إعمال التفكير والنظر إلى ما خلق الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا۟ شُيُوخًا ۚ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوٓا۟ أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[غافر:٦٧]، وهذه الجوهرة النفيسة التي أودعها الخالق المتقن ﷻ في الإنسان والملائكة والجن – مع كونهما من الغيب – إلا أن الإنسان وصف بها، فما هو العقل؟ وما هو مجاله وحدوده في العرف والشرع؟

أولًا: مفهوم العقل لغة واصطلاحًا:

١– يرى علماء اللغة العربية أن مفهوم العقل مأخوذ من جذر كلمة (ع ق ل) فالعَقْلُ: "الحِجْرُ والنهى، ورجل عاقل وعقول، وقد عقل يعقل عَقْلاً ومَعْقولاً أيضاً، وهو مصدرٌ، ...، قال الاصمعي: وإنما سميت بذلك لان الابل كانت تعقل بفناء ولى المقتول، ثم كثر استعمالهم هذا الحرف، حتى قالوا: عقلت المقتول، إذا أعطيت ديته دراهم أو دنانير"(١).

٢– والعقل في الاصطلاح مأخوذ من: "عقال البعير، يمنع ذوي العقول من العدول عن سواء السبيل، والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك الفانيات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة"(٢).

مما تقدم من التعريف اللغوي والشرعي أن مفهوم العقل إنما هو مناط تكليف الإنسان؛ لأنه به يعلم ويدرك المحسوسات، ومنه يصدر للمرء العدول عن سواء السبيل أو العكس، وقد اختلف مذهب المعتزلة وأهل السنة والجماعة في تقديم العقل على الشريعة والعكس على قولين هما:

أولهما: يقدم العقل على الشريعة: وهو مذهب المعتزلة ودعواهم أن العقل أصل للسمع، وهو الذي يتوقف عليه معرفة الله ﷻ وإثبات الرسائل السماوية إلى الرسل والأنبياء عليهم السلام ومما ينتصرون به لمذهبهم:

---

(١) الجوهري، إسماعيل بن محمد (ت ٣٩٣ هـ / ١٠٠٢م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦ ج)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧ م. جـ ٥، ص ١٧٦٩.

(٢) الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ١٥٢.

أنه إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية فتقدم العقلية منها أمام السمعية[١].

والجدير بالذكر في هذا المقام أن ما ذهبت إليه المعتزلة من القول بتقديم العقل على الشرع عند تعارضهما هو: أن يجمع بين العقل والشرع المتعارضين وهذا محال؛ لأنه جمع بين نقيضين، أو أن يردا معًا وهذا أيضًا محال لأنه رفع لنقيضين يجب ترجيح أحدهما، أو يرجح السمع على العقل وهو محال أيضًا لأن الأخير أصل النقل، ولو قدم السمع عليه لكان قدحًا في العقل الذي هو أصله، والقدح في أصل الشيء قدح في الشيء نفسه لذا وجب تقديم العقل[٢].

ثانيهما: تقديم الشريعة على العقل: وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، فعند تناقضهما يقدمون الشرع على العقل؛ ودليلهم أن العقل مصدق للشرع فيما جاء بها من أحكام، على العكس من ذلك أن الشريعة لم تصدق العقل في كل ما أخبرت بها من تصورات ومحسوسات، وتقديم العقل على الشرع محال لأن مجرد العلم بالشيء أو لا ليس صفة لازمة لشيء من الأشياء، وهذه من الأمور النسبية من شخص إلى آخر، أو أنه يدرك اليوم ما بالأمس أو ما سيجهله بالغد[٣].

والقائلون بتقديم المعقول على الشريعة قولهم غير منضبط؛ وذلك لأن المتكلمين والفلاسفة قد خاضوا وتنازعوا بينهم فيما أسموه مفهوم "العقليات"، فكل منهم يدعي القول: أنه يعلم بضرورة العقل أو بنظره ما يدعي الآخر، والمعلوم أن ضرورة العقل أو بنظره هي نقيضه، وهذا من حيث الجملة معلوم، فالمعتزلة ومن اتبعهم يقولون: "إن أصلهم المتضمن نفي الصفات والتكذيب بالقدر، الذي يسمونه التوحيد والعدل، معلوم بالأدلة العقلية القطعية، ومخالفوهم من أهل الإثبات يقولون: إن نقيض ذلك معلوم بالأدلة القطعية العقلية"[٤].

ثانيًا: الاختلاف في الأسماء والصفات:

وتبعًا للاختلاف الذي نجم بين المعتزلة وأهل السنة والجماعة في أحقية تقديم العقل على الدين والعكس، فقد نشأ اختلاف في كثير من الأسماء والصفات والسمعيات – الغيبيات– التي وردت بنص الكتاب العزيز

---

(١) ينظر: الفنيسان، سعود بن عبد الله، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره (١ ج)، د.تحـ، مركز الدراسات والإعلام، دار إشبيليا، ط ١، ١٩٩٧م ص ١٤٨.

(٢) ينظر: الفنيسان، اختلاف المفسرين، ص ١٤٨.

(٣) ينظر: الفنيسان، المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٤) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ مـ)، درء تعارض العقل والنقل (١٠ ج)، تحـ: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٩٩١ م، جـ ١، ص ١٥٦.

والسنة المطهرة منها اختلافان على سبيل المثال وكما يأتي:

١- عالم الجن:

افترقت المعتزلة في وجود عالم الجن إلى منكر لوجوده أصلًا ومنهم شيخ المعتزلة إبراهيم النظام[١]،

وإلى مؤمن بوجودهم منكر لظهورهم لبني البشر، وفي ذلك يقول الزمخشري[٢] في تفسيره قوله ﷻ ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[الأعراف:٢٧]،: "وقبيله وجنوده من الشياطين، وفيه دليل بين أن الجن لا يرون ولا يظهرون للإنس، وأن إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم، وأن زعم من يدعى رؤيتهم زور ومخرقة"[٣]، وهذا مناقض لصريح الأدلة الكثيرة الواردة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة، فمن السنة النبوية الكريمة ما ثبت في الصحيح عن أبي هريرةرضي الله عنه عن النبيﷺ قال: "إن عفريتًا من الجن تفلت علي البارحة – أو كلمة نحوها – ليقطع علي الصلاة، فأمكنني الله منه، فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد

---

(١) النظام، إبراهيم بن يسار (٢٣١ هـ / ٨٤٥ م)، أبو إسحاق، شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، المتكلم، الأديب، البليغ، تكلم في القدر، وانفرد بمسائل، وهو شيخ الجاحظ الشاعر، تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت "النظامية" نسبة إليه، وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة، أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون انه كان ينظم الخرز في سوق البصرة، وذكروا أن له كتبًا كثيرة في الفلسفة والاعتزال منها: "الطفرة" ، و"الجواهر والأعراض" ، و"حركات أهل الجنة، ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م)، سير أعلام النبلاء (٢٥ ج)، تحـ: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٥ م. جـ ١٠، ص ٥٤١-٥٤٢؛ والزركلي، الأعلام، جـ ١، ص ٤٣.

(٢) الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ / ١١٤٣ هـ)، العلامة، كبير المعتزلة، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، أشهر كتبه: "الكشاف في تفسير القرآن"، وأساس البلاغة"، والمفصل"، وكان معتزلي المذهب مجاهرًا، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، جـ ٢٠، ص ١٥١؛ والزركلي، الأعلام، جـ ٧، ص ١٧٨.

(٣) الزمخشري، محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ / ١١٤٣ هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤ ج)، د.تحـ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ، جـ ٢، ص ٢٨.

حتى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: رب هب لي ملكًا لا ينبغي لأحد من بعدي"، قال روح: «فرده خاسئًا»"[١].

٢- حقيقة السحر:

يرى المعتزلة أن السحر إنما تخيلات وتعاويذ وشعوذة، وأن ما ورد عن رسول الله ﷺ إنما ينافي العصمة الإلهية، فقدموا العقل على النص الصريح[٢]، وهذا مناف لصريح الأحاديث التي تقضي بتلك الحقيقة منها حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "سحر النبي صلى الله عليه وسلم، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: "أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم، قال: فيما ذا، قال: في مشط ومشاقة وجف طلعة ذكر، قال فأين هو؟ قال: في بئر ذروان " فخرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: «نخلها كأنه رءوس الشياطين» فقلت استخرجته؟ فقال: «لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرًا» ثم دفنت البئر"[٣].

٤.المطلب الثاني: مناهج المفسرين في مفهوم "المتشابه"

مفهوم "المتشابه" في القرآن الكريم جانب من جوانب اختلاف المفسرين، فقد أشكل فهمه عند بعض فرق ومذاهب المفسرين وقد أبعد البعض منهم النجعة عن المنهل العذب الصافي، فكان لزامًا على الباحث إظهار فهم أهل السنة والجماعة مقابل فهم تلك الفرق والمذاهب المنحرفة، وقبل معرفة مفهوم "المتشابه" لابد من معرفة مصطلح متلازم معه كلما ذكر وهو "المحكم"، كذلك معرفة مفهوم "التأويل" فهو الآخر يلازم مفهوم "المحكم" أينما حل وارتحل، ومن ثَمَّ العود إلى اختلاف المفسرين في "المتشابه" ومن خلال هذه الفقرات:

أولًا: مفهوم المحكم والمتشابه لغة واصطلاحًا:

---

(١) رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري، البخاري، الجامع المسند، كتاب الصلاة، باب الأسير – أو الغريم – يربط في المسجد، جـ ١، ص ٩٩، وبرقم (٤٦١)؛ ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الصلاة، باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه وجواز العمل القليل في الصلاة، جـ ١، ص ٣٨٤، وبرقم (٥٤١).

(٢) ينظر: الفنيسان، اختلاف المفسرين، ص ١٥٣.

(٣) رواه البخاري، الجامع المسند، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، جـ ٤، ص ١٢٢، وبرقم (٣٢٦٨).

١- المحكم لغة الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، فعيل بمعنى مُفْعَل، أحكم فهو مُحْكَمٌ، وفي حديث ابن عباس: قرأت المحكم على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم[١]؛ يريد المفصل من القرآن لأنه لم ينسخ منه شيء، وقيل: هو ما لم يكن متشابهًا لأنه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره، والعرب تقول: حكمت وأحكمت وحكمت بمعنى منعت ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم، لأنه يمنع الظالم من الظلم[٢].

٢- والمحكم اصطلاحًا ما أحكم المراد به عن التبديل والتغيير، أي التخصيص والتأويل والنسخ مأخوذ من قولهم: بناء محكم، أي متقن مأمون الانتقاض، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿...أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾[البقرة:٢٣١]، والنصوص الدالة على ذات الله تعالى وصفاته؛ لأن ذلك لا يحتمل النسخ؛ فإن اللفظ إذا ظهر منه المراد؛ فإن لم يحتمل التأويل، فمفسر، وإلا فإن سيق الكلام لأجل ذلك المراد، فنص، وإلا فظاهر، وإذا خفي لعارض، أي لغير الصيغة، فخفيٌّ، وإن خفي لنفسه، أي لنفس الصيغة وأدرك عقلًا، فمشكل، أو نقلًا، فمجمل، أو لم يدرك أصلًا فمتشابه[٣].

٣- المتشابه لغة مأخوذ من مادة "شبه" الشبه والشبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشيء الشيء: ماثله، والمتشابهات: المتماثلات، وأمور مشتبهة ومشبهة: مشكلة يشبه بعضها بعضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿...مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ...﴾[آل عمران:٧]، منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات؛ قيل: معناه يشبه بعضها بعضًا، والمتشابه: ما لم يتلق معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما إذا رد إلى المحكم عرف معناه، والآخر ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته[٤].

٤- والمتشابه اصطلاحًا يأتي لمعان عدة وهي:

أ- جاء في معنى الآيات المتشابهات أنها الحروف المقطعة أو التي تسمى بالحروف

(١) ينظر: ابن حنبل، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٥ ج)، تحـ: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١ م ، مسند بني هاشم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، جـ ٤، ص ١٣٨.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ ١٢، ص ١٤١.

(٣) ينظر: الجرجاني، كتاب التعريفات، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، جـ ١٣، ص ٥٠٣.

النورانية: (الم والمر) وما اشتبه على اليهود من هذه ونحوها[١].

ب- يأتي اختلاف الناس في المحكم والمتشابه على نحو من اثني عشر قولًا، أجودها أن المحكم هو المتضح المعنى، والمتشابه: هو ما أشكل معناه؛ لاشتراك أو إيهام تشبيه ونحوه، ويجب رده إلى المحكم؛ لأن الله عز وجل سمى المحكمات أم الكتاب، أي أصله، والأشياء يجب ردها عند الإشكال إلى أصولها، فيجب رد المتشابهات في الذات والصفات إلى محكم: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ورد المتشابهات في الأفعال إلى محكم: ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾[الأنعام:١٤٩][٢].

ت- وقيل أن المتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال، وهو المحتمل للمعاني، فيعرف المراد منه برده إلى المحكم وإن كان كثير منه يستدل بالأدلة العقلية على معرفة المراد منه[٣].

٥- التأويل لغة عند علماء اللغة العربية يرجع إلى جذر الفعل (أول) مأخوذ من الأول وهو الرجوع، وآل إليه أولًا ومآلًا: رجع، وعنه: ارتد، وأول الكلام تأويلًا وتأوله: دبره وقدره وفسره، والتأويل: عبارة الرؤيا"[٤].

٦- وأما "التأويل" في اصطلاح السلف فله معنيان:

المعنى الأول: "تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا وهذا – والله أعلم – هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا وكذا واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ومراده التفسير.

والمعنى الثاني: في لفظ السلف – وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقًا – هو نفس المراد بالكلام فإن

---

(١) ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م)، معاني القرآن وإعرابه (٥ ج)، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م، جـ ١، ص ٣٧٦.

(٢) ينظر: الطوفي، سليمان بن عبد القوي (ت ٧١٦ هـ / ١٣١٦ م)، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (١ ج)، تحـ: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٥ م، ص ١١٩.

(٣) ينظر: ابن الفرس الأندلسي، عبد المنعم بن عبد الرحيم (ت ٥٩٧ هـ / ١٢٠٠ م)، أحكام القرآن (٣ ج)، تحـ: طه بن علي بو سريح وآخرون، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ م، جـ ٢، ص ٥-٦.

(٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ٩٦٣.

الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به[١].

ثانيًا: المحكم والمتشابه من الآيات عند السلف:

اختلف المفسرون وغيرهم من السلف في مراد الآيات المحكمة والمتشابهة على أقوال منها:

١- "المحكمات" هن اللواتي قد أحكمن بالبيان والتفصيل، وأثبتت حججهن وأدلتهن على ما جُعلن أدلة عليه من حلال وحرام، ووعد ووعيد، وثواب وعقاب، وأمر وزجر، وخبر ومثل، وعظة وعِبر، وما أشبه ذلك، و"المتشابهات"، معناها: المتشابهات في التلاوة، المختلفات في المعنى.

٢- الآيات المحكمات" في قوله تعالى: هُنّ أمّ الكتاب، يعني بذلك: أنهن أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم،

٣- المحكمات" من آي القرآن، المعمول بهن، وهنّ الناسخات أو المثبتاتُ الأحكامَ، والمتشابهات" من آية، المتروك العملُ بهنّ، المنسوخاتُ.

٤- المحكمات: ناسخه، وحلالُه، وحرَامه، وحدوده وفرائضُه، وما يؤمن به ويعمل به، والمتشابهات: منسوخه، ومقدّمه ومؤخره، وأمثاله وأقسامه، وما يؤمن به ولا يُعمل به.

٥- "المحكمات" من آي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيانَ حلاله وحرامه، "والمتشابه" منها: ما أشبه بعضُه بعضًا في المعاني، وإن اختلفت ألفاظه.

٦- المحكمات" من آي الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، "والمتشابه" منها: ما احتمل من التأويل أوجهًا.

٧- "المحكم" ما أحكم الله فيه من آي القرآن، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم، ففصّله ببيان ذلك لمحمد وأمته، "والمتشابه" هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، بقَصّه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني[٢].

---

(١) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، الإكليل في المتشابه والتأويل (١ ج)، تحـ: محمد الشيمي شاحاته، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، د.ط، د.ت، ص ٢٨.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، جـ ١٩، ص ١٧٤-١٧٨؛ والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ١، ص ٣٣٧-٣٣٨؛ وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣مـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (٣٠ ج)، د.تحـ، الدار التونسية للنشر – تونس، د.ط، ١٩٨٤ هـ، جـ ٣، ص ١٥٣-١٦٣.

ثالثًا: الحكمة من ورود الآيات المتشابهة:

لقد اقتضت الحكمة الإلهية من إنزال القرآن الكريم إنزال آياته محكمة ومتشابهة، وما سبق من الفقرات

أوضحت المعاني المتغايرة لهذين المصطلحين، وأما السر في ورود الآيات المتشابهة في القرآن الكريم والتي يجب الإيمان بها كما وردت من غير زيغ ولا تأويل يخل بالمراد فلما يأتي:

١- تحقق الابتلاء عند طرقها الأسماع امتحاناً للعباد مع عظم الأجر مع الإيمان.

٢- تفاوت الفهم لدى الناس، ومدى استيعاب البعض المعاني المتعلقة بالآيات المتشابة.

٣- تفاوت الجهد البشري بين مفسر وآخر نتيجة ورود المحكم والمتشابه في آيات القرآن الكريم، ولو وردت المحكمات من الآيات فحسب لانتفى هذا الجهد؛ إذ الحكمة في ذلك أن الله تعالى أراد أن يشغل أهل العلم بردهم إلي المحكم فيطول بذلك فكرهم، ولو أنزله كله محكمًا لاستوى فيه العالم والجاهل، كما أن لو كان كله محكمًا ما كان يحتاج إلي طول بحث ونظر وقد يترتب على هذا أن ينصرفوا عنه عند ما ييأسوا من أن يكون فيه معان متجددة.

٤- إن الحكمة من إنزال المتشابه اختبار الراسخين في العلم والوقوف عند حدوده، أو محاولة البحث فيما استأثر الله تعالى بعلمه، فإن وقفوا وسلموا كان هو المطلوب وهو النجاح، فأمنية العلماء البحث ومعرفة الأسرار فابتلاهم الله بما هو خلاف هواهم وعكس متمناهم(١).

رابعًا: تأويل المعتزلة للمتشابه:

يذهب المعتزلة كفرقة مخالفة لأهل السنة والجماعة إلى إعمال العقل أكثر من النقل والنص، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد فسر الزمخشري قول الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾[الفرقان:١٧]، قائلًا: وفيه كسر بين لقول من يزعم – يريد أهل السنة القائلين: إضلال الله لعباده خلق الضلال في قلوبهم، خلافا للمعتزلة القائلين: أنه تعالى لا يخلق الشر ولا يريده– أن الله يضل عباده على الحقيقة، حيث يقول للمعبودين من دونه: أأنتم أضللتموهم، أم هم ضلوا بأنفسهم؟ فيتبرءون من إضلالهم ويستعيذون به أن يكونوا مضلين، ويقولون: بل أنت تفضلت من غير سابقة على هؤلاء وآبائهم تفضل جواد كريم، ...، فإذا برأت الملائكة والرسل أنفسهم من نسبة الإضلال الذي هو عمل الشياطين إليهم

(١) ينظر: عماد عبد السميع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير (١ ج)، دار الإيمان – الإسكندرية، د.ط، ٢٠٠٦م، ص ٤٥؛ والفنيسان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، ص ١٦٠-١٦١.

واستعاذوا منه، فهم لربهم الغنيّ العدل أشدّ تبرئة وتنزيها منه، ...، ولو كان هو المضل على الحقيقة لكان الجواب العتيد أن يقولوا: بل أنت أضللتهم(١)، والذي قد حمل الزمخشري على هذا التأويل انتصاره للمعتزلة التي يصطف إليها في إعماله الرأي على النقل(٢).

خامسًا: مواقف بعض المعاصرين من المتشابه:

يرى بعض المتأثرين بالفكر المعتزلي طرفًا وبالفكر الغربي آخر من المعاصرين ممن ألفوا في علوم القرآن الكريم، وأن ذلك المتشابه –بزعمهم– من شأنه أن يمزق وحدة القرآن، ويقيم الحواجز فيه، وبعضه قرآنًا وبعضه أصواتًا تنطق ولا تفهم، فهو إيمان عجز واستسلام، وإيمان فلق مذعور ليس له جذور تمسك به في قلب صاحبه(٣).

وممن ذهب هذا المذهب في مخالفة أهل السنة والجماعة من المعاصرين: عبد الكريم الخطيب في كتابه قضايا القرآن، وعدنان زرزور في كتابه متشابه القرآن دراسة موضوعية وغيرهما ممن ألفوا في تأويل متشابه القرآن الكريم والرد على بعض المتقدمين من علماء السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

٥.المطلب الثالث: مناهج المفسرين العقدي والمذهبي

يأتي اختلاف مناهج المفسرين في بعض الآيات نتيجة تعدد مشاربهم العقدي أو المذهبي، وهذا المطلب يبين منهج المفسر العقدي والمذهبي الذي يتسبب بانتصاره ومخالفته غيره من المفسرين.

فلقد أنعم الله ﷻ على خاتم الأمم بخاتم الكتب وبخاتم الرسل سيدنا محمد ﷺ، وكان الناس يتلقون تفسير الكتاب الخاتم من المعين الصافي والمفسر الأوحد ﷺ تارة بالقول وأخرى بالفعل ومرة بالتقرير، ولم يشكل عليهم الكثير من الآيات لما يتمتعون بها من الفصاحة والبلاغة، فإذا أشكل عليهم شيء منها هرعوا إليه ﷺ فيفك عنهم ذلك المشكل، وبعد التحاق المفسر الأول إلى الرفيق الأعلى ابتدأ عصر جديد امتلأ بالتحديات وإلقاء الشبهات؛ بسبب اتساع رقعة الأمة الإسلامية ودخول الناس من عرب وعجم وأهل الكتاب والوثنية في دين الله ﷻ أفواجًا أفواجًا، فبدأت خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وما عاصرها من ردة وانتزاع الناس ربقة الإسلام، ثم ابتدأ عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليظهر بوادر التشكيك بالقرآن الكريم لاسيما أواخر عهده، وتدخل

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ٣، ص ٢٦٩–٢٧٠.
(٢) ينظر: الفنيسان، المرجع السابق، ص ١٦٢.
(٣) ينظر: الفنيسان، المرجع السابق، ص ١٦٤.

الأمة في تحدٍ جديد إبان حكم أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ ألا وهو الخوض في متشابه القرآن الكريم؛ مما يتسبب في استشهاد الخليفة وتعم الفوضى في الأرجاء.

وتجدر الإشارة بالذكر إلى أن أعداء الإسلام قد لعبوا دورًا أساسيًا في خلق الفتنة بين صفوف الأمة الإسلامية، خصوصًا ممن حملوا جام غضبهم على الإسلام وأهله بسبب انتهاء ملكهم وانتزاع سلطانهم كاليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من ملل ونحل، وقد حمل لواء هذا الحقد الدفين والمعلن اليهودي عبد الله بن سبأ[١] وحمل كبر هذه الفتنة التي لم تسلم الأمة الإسلامية من شررها إلى اليوم الحاضر.

وما أن دخل عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ حتى واجهت الأمة عدوًا مغاليًا جديدًا تحت مسمى الخوارج، فراحوا يكفرون أمير المسلمين وجماعته، فضلًا عن تكفير مرتكب الكبيرة، وتسمية أمير المؤمنين علي إلاهًا عند طائفة أخرى منهم، فقاتلهم أمير المؤمنين علي ﷺ بل وحرق من لم يرجع عن تألهه إياه[٢]، وخرجت طائفة ترد على الخوارج بدعتهم بتكفير مرتكب الكبيرة بدعوى: لا يضر مع الإيمان ذنب وسمية هذه الطائفة بالمرجئة، قالوا بالإرجاء بالأيمان وبالخبر في الأعمال على مذهب

(١) ابن سبأ، عبد الله بن سبأ (نحو ٤٠ هـ / نحو ٦٦٠ م)، من غلاة الزنادقة، ضال مضل، أحسب أن عليًا حرقه بالنار، وقد قال الجوزجاني: زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي، فنهاه علي بعد ما هم به، رأس الطائفة السبئية، وكانت تقول بألوهية علي، أصله من اليمن، قيل: كان يهوديًا وأظهر الإسلام، رحل إلى الحجاز فالبصرة فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر، وجهر ببدعته، ومن مذهبه رجعة النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذّب برجوع محمد! ونقل ابن عساكر عن الصادق: لما بويع عليّ قام إليه ابن سبإ فقال له: أنت خلقت الأرض وبسطت الرزق! فنفاه إلى ساباط المدائن حيث القرامطة، وكان يقال له " ابن السوداء " لسواد أمه، وفي كتاب البدء والتاريخ: يقال للسبئته " الطيّارة " لزعمهم أنهم لا يموتون وإنما موتهم طيران نفوسهم في الغلس، وأن عليا حيّ في السحاب، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: غضب عليّ! ويقولون بالتناسخ والرجعة، وقال ابن حجر العسقلاني " ابن سبإ، من غلاة الزنادقة، أحسب أن عليا حرقة بالنار، ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤ ج)، تحـ: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٦٣ م. جـ ٢، ص ٤٢٦؛ والزركلي، الأعلام، جـ ٤، ص ٨٨.

(٢) الأسفراييني، عبد القادر بن طاهر (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (١ ج)، د.تحـ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م، ص ٢٢٣.

جهم بن صفوان[١]، وإنما سموا مرجئة لأنهم أخروا العمل عن الايمان والارجاء بمعنى التأخير، يقال: ارجيت وارجائه إذا أخرته[٢]، ثم ظهرت طائفة جديدة بالبصرة يقودها أحد تلاميذ فرقة الخوارج واصل بن عطاء المعتزلي[٣] والذي كان يجلس إلى الإمام الحسن البصري رحمه الله فلما رأى بعض أقواله طرده من مجلسه، فمما قاله ابن عطاء: أن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين، فلما طرد من مجلس الحسن البصري رحمه الله قال الناس فيه أنه اعتزل قول الإمام وسمي هو وأتباعه بالمعتزلة بعد[٤].

ثم دخلت الأمة الإسلامية بعدما ضعفت فيها روح الجهاد، وقلت الفتوحات الإسلامية الأفكار التي ترجمت من كتب اليونان وفارس وغيرها، فكانت هذه الكتب تعج بالفلسفات والآراء الشاذة فكانت بمثابة الضالة المنشودة للفرق الضالة كالمعتزلة وغيرها، فاعتنق بعض الأمراء عقيدة وفكر هؤلاء المبتدعة فدخلت الأمة في صراع أحرقت الأخضر واليابس على السواء ألا وهو القول بخلق القرآن، فافتتن من العلماء من افتتن، فصبر من صبر كأمثال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وأجاب إلى هذا القول من أجاب.

مما تقدم فقد أصبح لزامًا على علماء الإمة وطلابها دراسة منهج بعض الفرق ولاسيما المعتزلة منها؛ لكثرة الشبهات التي

---

(١) أبو محرز، جهم بن صفوان (ت ١٢٨ هـ / ٧٤٥ م)، السمرقندي، من موالي بني راسب، الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وما علمته روى شيئًا، لكنه زرع شرًا عظيمًا، كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج، الخارج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيار، فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت وأمر بقتله، فقتل، ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، جـ ١، ص ٤٢٦؛ والزركلي، الأعلام، جـ ٢، ص ١٤١.

(٢) الأسفراييني، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٣) أبو حذيفة، واصِل بن عطاء (ت ١٣١ هـ / ٧٤٨ م)، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة، ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، البصري، الغزال المتكلم، البليغ المتشدق، الذي كان يلثغ بالراء، فلبلاغته هجر الراء وتجنبها في خطابه، سمع من الحسن البصري، وغيره، وقال أبو الفتح الأزدي: رجل سوء كافر، قلت: كان من أجلاد المعتزلة، ولد سنة ثمانين بالمدينة، وله من التصانيف: "كتاب أصناف المرجئة"، و"كتاب التوبة"، و"كتاب معاني القرآن"، وكان يتوقف في عدالة أهل الجمل، ويقول: إحدى الطائفين فسقت لا بعينها، فلو شهدت عندي عائشة وعلى وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهم، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، جـ ٤، ص ٣٢٩؛ والزركلي، الأعلام، جـ ٨، ص ١٠٨.

(٤) ينظر: الفنيسان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، ص ٢٢٦.

طرحها أعداء الأمة من المستشرقين والمستغربين في رفع شبهات هذه الفرقة لاسيما كتب التفسير الخاصة بهما، وفيما يأتي اختيار تفسير يختص بمذهب المعتزلة وهو تفسير الكشاف للزمخشري؛ لبيان ما فيه من انحراف وخروج عن سواء السبيل، وانتقاء نماذج فيهما والقياس عليهما.

يعد تفسير الكشاف من التفاسير التي انتصرت للمذهب المعتزلي، حيث تأثر مؤلفه الزمخشري بالفكر الاعتزالي الغالي البعيد عن مذهب أهل السنة والجماعة، فمؤلف الكشاف الزمخشري معتزلي الاعتقاد متظاهراً به، حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له واستأذن عليه في الدخول يقول لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب، وأول ما صنف كتاب " الكشاف " كتب استفتاح الخطبة: "الحمد لله الذي خلق القرآن" فيقال إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه، فغيره بقوله: "الحمد لله الذي جعل القرآن" وجعل عندهم بمعنى خلق، والبحث في ذلك يطول، ورأيت في كثير من النسخ "الحمد لله الذي أنزل القرآن " وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف[1].

وتفسير الكشاف ثري بالفوائد لولا أن مصنفه قد حشاه بالفكر الاعتزالي؛ ولهذا السبب لا يستغني عنه طالب العلم اللبيب الحاذق لما فيه كشف لإعجاز القرآن الكريم وغوامض اللغة العربية وغيرها من فنون العلم، ولأهمية هذا الكتاب فقد اعتنى به الكثير من الباحثين والمحققين والمعلقين وطبعت جهودهم في أربعة حواش[2] يمكن الرجوع إليها، وقد قرر الزمخشري في كشافه الأصول الخمسة للمذهب الاعتزالي، وأقر هذه الأصول ونافح وكافح عنها وخدمها أيما خدمة، ويمكن بيان هذه الأصول وكما يأتي:

الأصل الأول: التوحيد

تنفي المعتزلة الصفات عن الله ﷻ زعمًا منهم أن إثباتها يقتضي التشبيه بالمخلوقين، ففي الكشاف الكثير من النماذج التي نفى الزمخشري الصفات الثابتة منها تفسيره لقول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:٥]: "لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك، جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش يريدون ملك وإن لم يقعد على السرير البتة، وقالوه أيضًا لشهرته في ذلك

(١) ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٧ ج)، تحـ: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د.ط، د.ت، جـ ٥، ص ١٧٠.

(٢) ينظر: الفنيسان، المرجع السابق، ص ٢٣٢.

المعنى ومساواته ملك في مؤدّاه وإن كان أشرح وأبسط وأدل على صورة الأمر"[١]، فعقيدة أهل السنة والجماعة في الاستواء معلوم فقد سأل الإمام مالك رحمه الله عنه فأجاب قائلًا: "أن الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيف بدعة"[٢].

موقفهم من مرتكب الكبيرة:

وذهبت المعتزلة إلى أن مرتكب الكبيرة خالد في النار وبنوا مذهبهم هذا على قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[النساء:٩٣]، فقد فسر الزمخشري هذه الآية متعجبًا بقوله: " والعجب من قوم يقرؤن هذه الآية ويرون ما فيها ويسمعون هذه الأحاديث العظيمة، وقول ابن عباس بمنع التوبة، ثم لا تدعهم أشعبيتهم وطماعيتهم الفارغة واتباعهم هواهم وما يخيل إليهم مناهم، أن يطمعوا في العفو عن قاتل المؤمن بغير توبة، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[محمد:٢٤]؟ ثم ذكر اللّه سبحانه وتعالى التوبة في قتل الخطأ، لما عسى يقع من نوع تفريط فيما يجب من الاحتياط والتحفظ فيه حسم للأطماع وأي حسم، ولكن لا حياة لمن تنادي فإن قلت: هل فيها دليل على خلود من لم يتب من أهل الكبائر؟ قلت: ما أبين الدليل وهو تناول قوله: (وَمَنْ يَقْتُلْ) أي قاتل كان، من مسلم أو كافر، تائب أو غير تائب، إلا أن التائب أخرجه الدليل، فمن ادعى إخراج المسلم غير التائب فليأت بدليل مثله"[٣]، وهذا تأويل بعيد النجعة من الزمخشري أيضًا ويتعارض أيما تعارض مع النصوص من الكتاب المجيد والسنة المطهرة، ومنها حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم فيدخلون الجنة، يسمون الجهنميين"[٤].

الأصل الثاني: العدل

هذا الأصل عند المعتزلة يقتضي بوجوب الأصل على الله ﷻ، إذ لا يجوز عند المعتزلة أن يريد

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ٣، ص ٥٢.

(٢) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م)، التسعينية (٣ ج)، تحـ: محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٩٩٩ م، جـ ٢، ص ٥٤٥.

(٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ١، ص ٥٥١-٥٥٢.

(٤) رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، جـ ٨، ص ١١٦، وبرقم (٦٥٦٦).

شيئًا إلا وفيه مصلحة للعباد حتمًا، وفكرتهم أن الحسن والقبح العقليين هما من أفعال العباد، وأن الله ﷻ لم يخلق أفعال العباد، فأول الزمخشري كالعادة قوله ﷻ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود:١١٨]، قائلًا: "وهذا الكلام يتضمن نفى الاضطرار، وأنه لم يضطرهم إلى الاتفاق على دين الحق، ولكنه مكنهم من الاختيار الذي هو أساس التكليف، فاختار بعضهم الحق وبعضهم الباطل، فاختلفوا"(١)، فهو يسير على عقيدة المعتزلة الفاسدة في رد الله ﷻ على الطائفة التي تكون قلوبهم مخلوقة على الكفر، على أن الكفر والامتناع من قبول الحق قد خلقوه لأنفسهم تمهيدًا لقاعدتهم الفاسدة هذه(٢).

الأصل الثالث: الوعد والوعيد

يتلخص هذا الأصل عند المعتزلة على مبدأين اثنين هما:

الأول: الوعد وهو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو دفع ضرر عنه في المستقبل.

والثاني: الوعيد وهو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل.

ومقتضى هذا القول أن الله ﷻ قد وعد المطيعين بالثواب وتوعد العاصين بالعقاب، ولابد من إنجاز ما وعد به لا محالة، إذ لا يجوز عليه الخلف، على أن المعتزلة بهذا القول قد أوجبوا على الله ﷻ ما لم يوجبه على نفسه، وهذا ما نتج عن قولهم بالحسن والقبح العقليين، وأن صاحب الكبيرة خالد في نار جهنم وهذا مما خالف عقيدة أهل السنة والجماعة، ومثال هذا الأصل عند المعتزلة تأويل قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾[الانفطار:١٦]،: "إن الفجار العصاة المرتكبين للكبائر في النار، والفجور اسم للعصيان، ولهذا يقال للزاني: فاجر ومعنى "يصلونها" أي يلازمونها للتعذيب، ...، وتدل الآية على قولنا في الوعيد من جهات: أحدها أنه فصل بين البر والفاجر، فدل على أن الفجار ليسوا من الأبرار، بخلاف قول المرجئة، ومنها: أنه عم جميع الفجار ولم يخص، فلا فاجر إلا ويدخل تحت الآية، خلاف قولهم"(٣).

---

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ٢، ص ٤٣٨.

(٢) ينظر: الفنيسان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، ص ٢٤٠.

(٣) ينظر: زرزور، عدنان محمد، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير (١ ج)، أصل الكتاب رسالة ماجستير – كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف

وتبعًا لما ذهب إليه المعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة؛ فقد اختلفوا مع أهل السنة والجماعة في الحكم الدنيوي والأخروي لمرتكبي الكبائر على قولين هما:

الأول– حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا:

يرى أهل السنة والجماعة أن مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بأصل الإيمان فاسق بما يرتكب من كبائر مستدلين بحديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة، يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن"(١)، أما المعتزلة فقد ذهبوا إلى أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن في الدنيا وليس بكافر إنما منزلته بين المنزلتين.

الثاني– حكمه في الآخرة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن صاحب الكبيرة يستحق الوعيد يوم القيامة، ويعذب في النار على قدر ذنوبه ما شاء الله ﷻ أن يعذب، ولا يخلد فيها إن كان موحدًا لما ورد من النصوص في الكتاب المجيد قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾[النساء:٤٨]، أما المعتزلة فقد ذهبوا إلى تخليد مرتكب الكبيرة في الآخرة في نار جهنم، فهم يقدمون الدليل العقلي على النقلي ودأبهم تأويل النصوص وحملها على غير محملها كما في قوله ﷻ: ﴿...يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرٗاۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾[الأنعام:١٥٨]، فقد تأول الزمخشري هذه الآية بقوله: "والمعنى أن أشراط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة مضطرة، ذهب أوان التكليف عندها، فلم ينفع الإيمان حينئذ نفسًا غير مقدمة إيمانها من قبل ظهور الآيات، أو مقدمة الإيمان غير كاسبة في إيمانها خيرًا، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان، وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيرًا، ليعلم أن قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جمع بين قرينتين، لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى، حتى

الشيخ محمد أبو زهرة، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت، ص ١٨٥.

(١) رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري، صحيح البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب النهبى بغير إذن صاحبه، جـ ٣، ص ١٣٦، وبرقم (٢٤٧٥)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله، جـ ١، ص ٧٦، وبرقم (٧٥).

يفوز صاحبهما ويسعد، وإلا فالشقوة والهلاك"[١].

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين

يرى الزمخشري أن المؤمن هو أن يعتقد الحق ويعرب عنه بلسانه، ويصدقه بعمله، فمن أخل بالاعتقاد وإن شهد وعمل فهو منافق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، ومن أخل بالعمل فهو فاسق، على أن الناس كانوا حينئذ إما مؤمن تقي، وإما مشرك، وإنما حدث أصحاب المنزلة بين المنزلتين بعد ذلك، فقوله: "وإنما حدث أصحاب المنزلة" يعنى الفسقة، وإثبات الواسطة مذهب المعتزلة دون أهل السنة، فإن الفسق لا يزيل الإيمان عندهم[٢].

وقد أول الزمخشري قول الله ﷻ: ﴿... يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾[البقرة:٢٦] ، قائلًا: والفاسق في الشريعة الخارج عن أمر الله بارتكاب الكبيرة، وهو النازل بين المنزلتين أي بين منزلة المؤمن والكافر، وقالوا إن أول من حد له هذا الحد: أبو حذيفة واصل بن عطاء رضي الله عنه وعن أشياعه – أي المعتزلة– وكونه بين بين أن حكمه حكم المؤمن في أنه يناكح ويوارث ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين، وهو كالكافر في الذم واللعن والبراءة منه واعتقاد عداوته، وأن لا تقبل له شهادة[٣]، يستخلص من هذا التأويل أن الفاسق بكبيرة يختلف عن المشرك، فهو ليس بمؤمن ولا كافر فلا يطلق عليه هذان الوصفان في الدنيا، فمنزلته التي يستحقها أن يكون بمنزلة بينهما، وهذا مما ابتدعته المعتزلة في الدين، وأما اعتقاد أهل السنة والجماعة فيكمن في دخول المؤمن الجنة وإن ارتكب الكبائر كما في حديث عبادة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: "من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل"[٤].

مما سبق يتبين أن سبب الاختلاف الواقع بين أهل السنة والمعتزلة إنما هو

---

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ٢، ص ٨٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جـ ١، ص ٣٩، جـ ٢، ص ٦٥١.

(٣) ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، ج ١، ص٣٩، جـ ١، ص ١١٩.

(٤) رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله: {يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم}، جـ ٤، ص ١٦٥، وبرقم (٣٤٣٥)؛ وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرم على النار، جـ ١، ص ٥٧، وبرقم (٢٨).

خلاف عقدي؛ إذ أن المعتزلة أولوا آيات القرآن الكريم حتى تتفق مع عقيدتهم، فنفوا أكثر صفات الله ﷻ ادعاء الوحدانية، وأوجبوا على الله ﷻ ما لا يجب عليه، على أن أهل السنة والجماعة قد وقفوا عند الآيات موقف التفويض
دون تأويل أو تعطيل.

٦.الخاتمة:

تأتي خاتمة كل بحث ببيان نتائج وتوصيات ما قُدِّم من جهد فيه، والموضوع الذي كتب فيه الباحث وتحت هذا التوصيف "جهود المفسرين بين التأثر والتأثير" إنما ينتج منه ما يأتي من نتائج ثم توصيات:

أولًا: النتائج:

١- إن مناهج المفسرين لا تخلوا من التأثر والتأثير في التفسير؛ وهذا يرجع إلى مدى وقوة الاختلاف بين مناهجهم من جهة، وسعة الأسباب الخاصة والعامة من جهة أخرى.

٢- إن تأثر المفسرين بسبب المناهج العقدية والمذهبية المختلفة يعد أحد الأسباب الرئيسة التي يعمد إليها المفسرون في التعصب إلى مناهجهم في التفسير.

٣- لا ريب أن اختلاف العلوم والمعارف والتوجهات الإسلامية تشكل التأثير الكبير على التفسير.

٤- لم يطل هذا التأثر والتأثير في التفسير عند المتقدمين فحسب؛ إنما بقي يطال كتب المتأخرين أيضًا تأثرًا بهم ومنهم، ولم يخل تفسير من هذا التأثر كذا المفسرين الذين لم يخل مفسر منهم من أن يأثر بحسب منهجه.

٥- التفاوت في نسبة تأثر التفسير بسبب مناهج المفسرين، تبعًا لاختلاف العلوم والمصادر التي يعمل بها المفسر؛ ولهذا السبب جاءت التفاسير متباينة المشارب والاتجاهات.

ثانيًا: التوصيات:

١- إن البحث في مناهج المفسرين بحاجة ماسة للتنقيب والفحص أمام أنظار الباحثين؛ وذلك لاستكمال الأبحاث الجديدة التي تعنى بدراسة التفسير والمفسرين تأثرًا وتأثيرًا.

٢- سعة أسباب تأثر التفسير بتأثير مناهج المفسرين، بحيث لا يسع عمل الباحثين كنه هذا الموضوع، ولوجود بون شاسع في مجال الدراسة، لاسيما في كتب الفرق والمذاهب والفلاسفة وغيرهم.

٣- جاء هذا البحث لدراسة مقدمات مناهج المفسرين لاسيما المباحث اللغوية، واختلاف القراءات، ومفهوم المتشابه الذي لا يعلم مراده إلا الله ﷻ، والنسخ والبداء، والأحكام الفقهية وغيرها من الاختلافات.

٤- يوصي الباحث بتشكيل دورات ومنتديات دورية وأخرى أكاديمية؛ لدراسة مناهج المفسرين العقدية والمذهبية، وتقديم البحوث والدراسات التي تخص التنقيب في

المخطوطات التفسيرية والمطبوعات منها؛ بغية تمييز السمين منها من الغث.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم.

١- الأسفراييني، عبد القادر بن طاهر (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م)، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (١ ج)، د.تحـ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط ٢، ١٩٧٧ م.

٢- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ / ٨٦٩ مـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري (٩ ج)، تحـ: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، الإكليل في المتشابه والتأويل (١ ج)، تحـ: محمد الشيمي شحاته، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، د.ط، د.ت.

٤- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨ هـ / ١٣٢٧ م)، التسعينية (٣ ج)، تحـ: محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٩٩٩ م.

٥- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ / ١٣٢٧مـ)، درء تعارض العقل والنقل (١٠ ج)، تحـ: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٩٩١ م.

٦- الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦ هـ / ١٤١٣ مـ)، كتاب التعريفات (١ ج)، تحـ: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٨٣م.

٧- الجوهري، إسماعيل بن محمد (ت٣٩٣هـ / ١٠٠٢مـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦ ج)، تحـ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧ م.

٨- ابن حنبل، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ / ٨٥٥ م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٥ ج)، تحـ: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠١ م.

٩- أبو حيان، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ / ١٣٤٥مـ)، البحر المحيط في التفسير (١٠ ج)، تحـ: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط ١٤٢٠ هـ.

١٠- ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ / ١٢٨٢ م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (٧ ج)، تحـ:

إحسان عباس، دار صادر – بيروت، د،ط، د،ت.

١١- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ / ٨٨٨ م)، سنن أبي داود (٧ ج)، تحـ: شعَيب الأرنؤوط- محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ٢٠٠٩ م.

١٢- الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧مـ)، سير أعلام النبلاء (٢٥ ج)، تحـ: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٥ م.

١٣- الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤ ج)، تحـ: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط ١، ١٩٦٣ م.

١٤- رسالة دكتوراه، لسعود الفنيسان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة منشورة، الرياض ، ١٤٠٢ هـ.

١٥- رسالة دكتوراه، لعبد الله الأهدل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة غير منشورة، الرياض، ١٤٠٧ م.

١٦- رسالة ماجستير، لحامد البياتي، جامعة صدام للعلوم الإسلامية، رسالة غير منشورة، بغداد، ١٤٢٠هـ.

١٧- رسالة ماجستير، لعبد الإله الحوري، جامعة القاهرة، رسالة غير منشورة، مصر، ١٤٣٣ هـ.

١٨- الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م)، معاني القرآن وإعرابه (٥ ج)، تحـ: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط ١، ١٩٨٨ م.

١٩- زرزور، عدنان محمد، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير (١ ج)، أصل الكتاب رسالة ماجستير – كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف الشيخ محمد أبو زهرة، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت.

٢٠- الزركلي، خير الدين بن محمود (ت١٣٩٦هـ / ١٩٧٦مـ)، الأعلام (٨ ج)، د.تحـ، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.

٢١- الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨ هـ / ١١٤٣مـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (٤ ج)، د.تحـ، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

٢٢- الشايع، محمد بن عبد الرحمن، أسباب اختلاف المفسرين (١ ج)، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٩٩٥ م.

٢٣- الطاهر، علي جواد (ت ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م)، منهج البحث العلمي (١ ج)، د.تحـ، مطبعة العاني-بغداد، د.ط، ١٩٧٠م.

٢٤- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢١مـ)، جامع البيان في تأويل القرآن (٢٤ ج)، تحـ: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠ م.

٢٥- الطوفي، سليمان بن عبد القوي (ت٧١٦ هـ / ١٣١٦ م)، الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية (١ ج)، تحـ: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط ١، ٢٠٠٥ م.

٢٦- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣مـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» (٣٠ ج)، د.تحـ، الدار التونسية للنشر – تونس، د.ط، ١٩٨٤ هـ.

٢٧- عماد عبد السميع، التيسير في أصول واتجاهات التفسير (١ ج)، دار الإيمان – الإسكندرية، د.ط، ٢٠٠٦ م.

٢٨- ابن الفرس الأندلسي، عبد المنعم بن عبد الرحيم (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)، أحكام القرآن (٣ ج)، تحـ: طه بن علي بو سريح وآخرون، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ م.

٢٩- الفنيسان، سعود بن عبد الله، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره (١ ج)، د.تحـ، مركز الدراسات والإعلام، دار إشبيليا، ط١، ١٩٩٧م.

٣٠- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ / ١٤١٣مـ) القاموس المحيط (١ ج)، تحـ: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط ٨، ٢٠٠٥ م.

٣١- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ / ١٣١٠مـ)، لسان العرب (١٥ ج)، د.تحـ، دار صادر– بيروت، ط ٣، ١٤١٤ هـ.